JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ
العدد السابع عشر
(٢٤)- (١)

التّسامح اللغويّ عند الجاحظ (ت٢٥٥هـ)

أ.م.د. جمانة عبد المهدي جاسم الوائلي
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية
Jumana@uowasit.edu.iq

المستخلص :

إن الجاحظَ من الأقلّاء الأكْفاء الذين ملكوا لغة عالية مكّنته من امتلاك ناصيتها، وفطنة أعانته على اشتقاق الصيغ، وتوليد المعاني التي لم تعرفها اللغة من قبل الجاحظ، ولم ترد عن سواه.

والمتطلع في تراث الجاحظ الضخم يجد كثيرا من هذه الصيغ، والمعاني التي تفرد بها عن غيره، تدفعه إلى ذلك جرأته واعتداده بفكره الذي أباح للسانه أن يستعمل في كتاباته من الكلم العربي ما لم يكن فيه، ولم يرد في أمات المعاجم ومتون اللغة.

ومن هنا عن لي أن في أسلوبه غرابة وفي تراكيبه لباقة، وكثيرا ما يأتي بلفظ هو محطّ شك وظنة في قواعد العربية وسننها، فاستوت عندي مادة هي أهل للمفاتشة والمباحثة في الجانب الصرفي والنحوي والدلالي، وسمته بـ "التسامح اللغوي عند الجاحظ" لأقف على هذه الميزة التي أكثر منها الجاحظ في كتاباته.

الكلمات المفتاحية: الجاحظ ، التسامح اللغوي، التصرف .

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية واللغوية وطرائق التدريس للعلوم الانسانية

Linguistic Tolerance in AL-Jahiz (255AD)

Jumana Abdul Mahdi Jasim
University of Wasit / College of Education for human science
Jumana@uowasit.edu.iq

Abstract:

Al-Jahiz is one of the few competent people who owned the language, and won a high linguistic fluency that enabled him to own the forelock of the language, and helped him to derive formulas, and generate meanings that the language did not know before Al-Jahiz, and did not respond to anyone else.

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ

And the aspirant in the huge legacy of Al-Jahiz finds many of these formulas and meanings that set him apart from others, prompted by his audacity and his belief in his thought, which allowed his tongue to use in his writings what was not in the Arabic word, and it was not mentioned in the dead dictionaries and texts of the language.

And from here it was reported to me - after reading the books of the visual boy Al-Jahiz - that in his style there is a strangeness and in his compositions tact, and he often comes with a word that is the focus of doubt and suspicion in the rules and norms of Arabic, so I found a material that is qualified for discussion and discussion in the morphological, grammatical and semantic side, and I called it "tolerance" Al-Jahiz's Linguist" to stand on this feature, which Al-Jahiz made more of in his writings.

Keywords : Al-Jahiz , Linguistic tolerance , language.

- التسامح اللغوي

لعلّي أتّفق مع القائلين: إن أبرز مزية تتوسم بها اللغة العربية هو قدرة لغتنا على توليد المعاني الجديدة التي توافق تقدم العلوم ، واحتياجات البشر، والذي أقصده أن العربية كانت ومازالت مرنة محتفظة برونقها وسعتها وسماحتها، فقد حباها الله بالسماحة، التي عزت على أكثر اللغات العالم، والذي أرنو إليه: أن ليس كل ما يقال في خضم الخطأ والصواب، أو ما يصطلح عليه (**قل ولا تقل**) هو من المسلّمات، ولا يأتيه الشك من بين يديه ومن خلفه، بل أن العربية أوسع من أن تحيط بها القراطيس، ويحضرني قول الشافعي(ت٢٠٤هـ) : "لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي" (الشافعي،١٩٤٠م: ٣٤)، فكثيرا ممار يرمى جزافا خطأ قد ينصرف إلى التسامح اللغوي، أو التساهل العرف اللغوي.

التسامح لغة: من يفتش في المعجمات العربية يجد أن لفظة "سمح" لا تخرج في معناها عن الكرم والسهولة واللين، يقول ابن فارس(ت٣٩٥هـ): "(سمح) السِّينُ والْمِيمُ والْحَاءُ أَصْلٌ يدُلُّ على سَلَاسة وسهولة. يقال سمح له بالشَّيء. ورجل سمح، أي جواد، وقوم سمحاء ومسامِيح" (ابن فارس،١٩٧٩م: ٩٩/٣) ،ويورد صاحب اللسان: "سمح: السَّماح والسَّماحة: الجود. سمح سماحة وسموحة وسماحاً: جاد؛ ورجل سمح وامرأَة سمحة من رِجال ونِساء سماح وسمحاء فيهما"(ابن منظور،١٤١٤هـ: ٤٨٩/٢)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

فأخلص إلى أن التسامح في لغته لا يخرج في دلالته عن التساهل والعفو، ومن ذلك قال صاحب الصحاح: "والتساهل: التسامح" (الجوهري،١٩٨٧م: ١٧٣٣/٥).

أما ما يخص التسامح في الاصطلاح فقد أفصح عنه صاحب التعريفات؛ إذ قال: " التسامح: استعمال اللفظ في غير الحقيقة بلا قصد علاقة معنوية، ولا نصب قرينة دالة عليه، اعتمادا على ظهور المعنى في المقام، فوجود العلاقة بمعنى التسامح. أي يرى أن أحدا لم يقل إن قولك: رأيت أسدا يرمى في الحمام تسامح"(الجرجاني،١٩٨٣: ٥٧).

ويقول أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ): "والتسامح: استعمال اللفظ في غير موضعه الأصلي، كالمجاز بلا قصد علاقة مقبولة، ولا نصب قرينة دالة عليه اعتمادا على ظهور الفهم من ذلك المقام، والتمحل: الاحتيال، وهو الطلب بحيلة"(الكفوي: ٢٩٤).

وبعد، فإن الرابط بين التسامح في اللغة وفي الاصطلاح هو القبول والرضا، فإذا ما سهل اللفظ أو التركيب واستساغ وبان صياغة ودلالة قبل ذلك الاستعمال تسامحا وتسهيلا.

والذي يبدو من هذا أن التسامح اللغوي: هو التساهل في استعمال **اللفظ، والتركيب، والدلالة** في اللغة، على أن يشعر المتكلّم بمرونة وعدم تقيد عند التعبير عما يريد، أو إنّه الاتساع في قبول الكلم.

ـ المستوى الصرفي:

من المعروف ان الصرف علم به تعرف أصول الكلم وعن طريقه تحدد زوائد الألفاظ، وبه تولد الأوزان، وتستحدث الصيغ والكلمات، فلولا الاشتقاق لما نمت اللغة وتزايدت ألفاظها، وهو أحد شطري العربية الذي أولاه اللغويون اهتماما بالغا وعناية خاصة، فهو ضابط كلماتهم ،ومبين أصيلها من معربها.

والجاحظ أفاد من سعة الصرف وقدرته على قبول الألفاظ، والصيغ الجديدة التي استحدثها الجاحظ في كتاباته من دون أن ترد عند غيره من قبله، أو تعرفها متون اللغة، فولّد جموعا جديد وصيغا كثيرة لم تعرفها اللغة عند غير الجاحظ، نذكر شيئا منها واقفين على تسامح الجاحظ في الصيغ والأوزان.

١. التاريخات:

جمع الجاحظ كلمة تاريخ جمعا مؤنثا سالما: قال في رسالته الأدبية: "وإنك قد فت التاريخات وجزت حساب الباورات واستقللت الأحقاب" (الجاحظ،١٤٢٣: ٤٤٣)، وقال في رسائله: "وهذه

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

التأريخات والأعمار معروفة، لا يستطيع أحد جهلها" (الجاحظ،١٩٦٤: ٢١/٤)، وقال في التربيع والتدوير: "وأنك قد فت التأريخات" (الجاحظ،١٩٥٥: ٢٥)

فالتاريخ هو تعريف الوقت، وضبطُ تاريخ الشيء، هو ضبط وقته، وهو أعجمي معرب بحسب ما اشارت إليه بعض المعجمات اللغوية، جاء في التهذيب: "قيل: إنَّ ((التَّاريخ)) الذي يؤرخه الناس ليس بعربي محض"(الأزهري، ٢٠٠١: ٢٢٣/٧)، وقال ابن فارس(ت٣٩٥هـ): "وأمَّا تَأْرِيخ الْكتاب فقد سمع، وليس عربيًّا ولا سمع من فصيحٍ" (ابن فارس،١٩٧٩: ٩٤/١)، ويجمع على تواريخ (الزبيدي:٢٢٦/١١، ١٢٦/١٤)، وكان رد د. جواد على قول الزبيدي (ت في تاج العروس "أن التأريخ الذي يؤرخه الناس ليس بعربي محض، وأن المسلمين أخذوه من أهل الكتاب" (الزبيدي :٢٥٠/٢ ، مادة (أرخ))، "وفي كلامهم صحة، إذا كان قصدهم التأريخ العام للعالم، الذي يبدأ وفقا لما جاء عند أهل الكتاب من الخلق ظهور آدم فالأنبياء والرسل والملوك إلى أيامهم، وفيه خطأ، إذا قصدوا به، التأريخ مطلقا، أي: تثبيت الوقت، على نحو ما نفهم من قولنا: أرخ الحادث، وأرخت الكتاب، فقد عرف التأريخ عند الجاهليين، بدليل وروده في نصوصهم. واستعمالهم لفظة "بورخ"، للتأريخ. وكلمة "ورخ"، من الكلمات الواردة بكثرة في النصوص، ومنها لفظة "توريخ" و"ورخ" بمعنى أرخ في عربيتنا. ولفظة "أرخ" نفسها هي من هذا الأصل"(د.علي ، جواد، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م: ١٤٥/٤).

لكن الجاحظ جاء له بجمع لم يعرفه أهل اللغة، ولم يذكره أحد سواه، قال السامرائي: "أقول إني لم أجده في غير ما كتب الجاحظ...أقول لم يرد الجاحظ على ما أحسب معنى القلة، فجمع تأريخ بالألف والتاء، ولكنه أراد أن يجمع الكلمة جمعا لا تنكره العربية، فجاء بذلك" (السامرائي،١٩٨٢: ١٨).

أقول: هذا الجمع غريب لم تألفه اللغة، ولم تتكلم به العرب، ولم يرد عن أحد العلماء، أو الأدباء سوى الجاحظ، وعلى غرابته، فهو لم يخرج عن أصول اللغة، ولم يشذ عن قواعدها؛ لأن التاريخ مصدر للفعل (أرخ)، جاء في التاج: "أَرخ الكتاب، بالتَّخفيف، وقضيَّته أَنه كنصر، وأَرخه، بالتَّشديد، وآرخه، بمدّ الْهمزة: وعقته أَرخاً و**تأْريخا** ومؤارخة"(الزبيدي: ٢٢٥/٧)، فالفعل (أرخ) له من المصادر ثلاثة: (أرخ) و(تأريخ)، و(مؤرخة)، وقد ذكر كثير من العلماء أن المصدر يجمع إذا اختلفت أنواعه، قال ابن جني(ت٣٩٢هـ): "وَلَا يجوز تَثْنِيَة الْمصدر وَلَا جمعه لِأَنَّهُ اسم الْجِنْس ويقع بِلَفْظِه على الْقَلِيل والْكثير فَجرى لذَلِك مجرى الماء والزَّيت والتُّراب فان اخْتلفت أَنْوَاعه جازت تثنيته

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

وجمعه"(ابن جني،١٩٨٨: ٤٥)، والنصوص السابقة المقتبسة من كتابات الجاحظ، والتي ورد فيها التاريخ مجموعا على (تاريخات)، لم يرد منها إلا التواريخ المختلفة والمتباينة، وقد مرَّ أن المصدر إذا اختلفت أنواعه أجاز العلماء جمعه، وبهذا لم يكن الجاحظ بهذا الجمع خارجا على أحكام اللغة، ولم يكسر أقيستها.

٢. حوائج :

قال الجاحظ: " لذلك سخرت، وله هيئت، لما أراد الله تعالى من إتمام **حوائج** الإنسان"(الجاحظ،١٤٢٤: ٧٢/١)، وقال أيضا: "حتى حلفت أن أبيع الجارية، فخرجت أريد شراء حوائج لي ومعي الجارية"(الجاحظ،١٩٦٩: ١٧٥)

شكّك أهل التصحيح بفصاحة (حوائج) جمعاً للمفرد (حاجة)، وطعنوا بصحته، وقالوا: إنه مخالف لأصول القياس جارٍ على غير سننه. وينقل لنا التراث اللغوي أن أول من أنكر هذا الجمع، وشد عليه النكير هو الأصمعي (ت٢١٦هـ) الذي عده مولداً، وهو بعد خارج عن أصول القياس(ينظر: ابن منظور، ١٤١٤هـ: ٢٤٣/٢).

وفتح الأصمعي الباب لمن جاء بعده، فرفضوا هذا الجمع، وحذروا من استعماله، لأنه – بحسب رأي المانعين – غلط فاضح ووهم يجب الحذر منه، فهذا الحريري (ت٥١٦هـ) في درته يصرح بأن جمع حاجة على حوائج وهم، وقد وهم بعض المحدثين الذين أدخلوا هذا الجمع في أشعارهم، وفي ذلك يقول: "ويقولون في جمع حاجة حوائج فيوهمون كما وهم بعض المحدثين... والصواب أن يجمع في أقل العدد على حاجات...وأن يجمع في أكثر العدد على حاج مثل هامة وهام"(الحريري،١٤١٨هـ:٦٢-٦٣)

وتابعهما من المحدثين المنذر وأسعد داغر، وقد علّل الأول لهذا الخطأ بأن (فعلة) لا تجمع على (فعائل)، والصواب في جمع حاجة أن يقال: حاجات(ينظر: المنذر،١٩٢٧: ٣- ٤)، وعد الثاني هذا الجمع من الجموع الشاذّة الذي يترك الكتاب الجمع الشهير لهذا اللفظ ويعمدون إلى الجمع الشاذ، فقال: "ويتركون المطّرد المقيس من الجموع، ويعمدون إلى الشاذ النادر فيستعملونه. كما في «عادة»، فإنه ورد شذوذا على خلاف القاعدة، وهو بالحقيقة جمع «عائدة»... وهكذا قيل في حوائج جمع «حاجة»، كأنه جمع حائجة، وكان الأصمعي ينكره ويقول إنه مولّد"(داغر، ٢٠١٢م:٦٦).

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

غير أن السواد الأعظم من اللغويين قد أجازوا هذا الجمع مستندين في إجازته إلى شهرته في اللغة وروده في النصوص الفصيحة الصحيحة من شعرٍ جاهلي وحديثٍ نبوي، وإثبات أكثر العلماء لهذا الجمع.

ولعل الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) أول من أثبت هذا الجمع في قوله: "والحاج جمع حاجة، وكذلك الحوائج والحاجات"(الفراهيدي: ٢٥٩/٣)، ولم يكتف بهذا القدر، بل يذهب أكثر من ذلك؛ إذ يعلل سلامة هذا الجمع لأن أصل (حاجة) هي (حائجة) فخففوا، فيصح على هذا أن تجمع على حوائج، قال: "وكما خففوا الحائجة، فقالوا: حاجة ألا تراه جمع على الحوائج"(الفراهيدي: ٢٩٣/٣)، وذكر هذا التعليل الأزهريّ (ت٣٧٠هـ) في تهذيبه، فقال: "الْحاجةُ في كَلامِ الْعَرَبِ ، الْأَصْلُ فِيهَا حائِجة، حذَفُوا مِنْهَا الْيَاءَ ، فَلَمَّا جمعوها ردُّوا إِلَيْهَا ما حذَفُوا مِنْهَا فَقَالُوا: حاجةٌ وحوائِج ، فدلَّ جمعهم إِيَّاهَا على حوائج أَنَّ الْيَاء محذُوفَةٌ من الواحدة"(الأزهري، ٢٠٠١م: ٨٨/٥).

وعلل الجوهري (ت٣٩٣هـ) إنكار الأصمعي لهذا اللفظ بأن خروجه عن القياس هو وراء إنكار الأصمعي لهذا اللفظ وعده مولدا، وفي ذلك يقول: "الحاجة معروفة والجمع حاج وحاجات وحوج، وحوائج على غير قياس كأنهم جمعوا حائجة، وكان الأصمعي ينكره ويقول مولّد، وإنما أنكره لخروجه عن القياس وإلا هو كثير في كلام العرب"(الجوهري، ١٩٨٧هـ: ٣٠٧/١-٣٠٨)، فالأزهري يثبت كثرة هذا الجمع في كلام العرب، ويعجب من تغليط الأصمعي له، ولم يجد من عذر للأصمعي إلا خروج هذا الجمع عن القياس. وأثبت هذا الجمع معظم اللغويين الذين جاءوا بعد هؤلاء، نحو: ابن سيده(ت٤٥٨هـ) وابن منظور (ت٧١١هـ) والفيومي (ت٧٧٠هـ) والفيروزآبادي(ت٨١٧هـ) (ابن سيده، ٢٠٠٠م: ٤٥١/٣، وابن منظور، ١٤١٤هـ: ١٩٢/١، والفيومي، ١٥٥/١، والفيروزآبادي، ٢٠٠٥م: ١٨٥).

أما المحدثون، فقد فتحوا الباب على مصراعيه أمام هذا اللفظ، ورأوا أنه لا حرج في استعماله، وهو مألوف في اللغة حاضر في نصوصها الفصيحة العالية، فأجاز هذا اللفظ جمع غفير من أهل التثقيف اللغوي في العصر الحديث نحو: العدناني، والزعبلاوي، وأحمد مختار عمر، والعباس أبو السعود، وأميل بديع يعقوب(أبو السعود:٤٣، والعدناني:٧٢،والزعبلاوي،١٤٥:٢٠٠٦،وعمر،١:٢٠٠٨/٣٣٦، ويعقوب،١٢١:١٩٨٣)

أقول: ذكر أئمة اللغة قديما وحديثا شواهدا معتمدة على وفق اقيسة العرب لورود هذه اللفظة في الكلام العربي الفصيح في نحو شعر الأعشى والصرصري والفرزدق والشماخ(العدناني:٧٢)، فما

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

الذي يريده هؤلاء المخطئون حتى يكون هذا اللفظ بمصاف الألفاظ الفصيحة؟ ومن أكثر حجة وأقوى دليلا السماع عن أهل الجاهلية وعن أفصح العرب أم القياس الذي هو مبني على السماع؟

ومن هنا يتبن ان الجاحظ وإن كان لم يتحر الأفصح في استعمال (حوائج) في المواضع السابقة وغيرها، في مؤلفاته كافّة، فبدل (حاج أو حاجات) إلا أنه لم يكن مخالفا لأصول اللغة، ولا خارجا عن كيانها.

٣ . راسات:

قال الجاحظ في حيوانه: "والحية لا تمضغ، وإنما تبتلع ذوات الراسات"(الجاحظ،١٤٢٤هـ: ٢٨٣/٢). ورأس كل شيء أعلاه، ورأس الإنسان معروف، وهو مذكر، ويجمع الرأس في القلة: (أرؤس)، وفي الكثرة (رؤوس)(الجوهري،١٩٨٧: ٩٣٢/٣)

غير أن الأمر اللافت للنظر الذي لا يمكن للمتطلع في كتب الجاحظ غض الطرف عنه أنه جمع (الرأس) على (راسات)، وهذا من غريب الجموع التي لم تعرفه قراطيس اللغة، ولا أقلام الأدباء.

قال الدكتور إبراهيم السامرائي مندهشا أمام هذا الجمع الغريب: "أقول : إن جمع رأس، أو راس على راسات هو من الجمع الذي لا نعرفه في العربية ذلك أن الفصيح (رءوس) و(أرؤس) و(آراس). أما أن يكون بالألف والتاء فذلك غريب لا أدري أأحمله على الخطأ، ومثل الجاحظ يجل عن الوقوع في غلط تافه كهذا، أم على وجه آخر"(السامرائي، ١٩٨٢م: ١٨٧).

ثم أخذ يعلل لهذا الخطأ، ويفترض أن الرأس شاعت مؤنثة في عصر الجاحظ عند العامة، فجمعها على معناها آنذاك؛ أي جمعها على أنها مؤنثة، فقال أي الجاحظ: (راسات)، وفي ذلك يقول السامرائي: "أقول: لعل من لغات العامة في عصر الجاحظ أن (الرأس) مؤنث كلغة عامة المصريين في عصرنا هذا" (السامرائي، ١٩٨٢م: ١٨٧)

أقول: لا وجه هناك – على كثرة وجوه العربية وتعدد سبلها في التخريج – يمكن أن يحمل عليه جمع الجاحظ لرأس على راسات، والقدر الذي عليه الجاحظ من علم وشهرة هو الذي جعل السامرائي يلتمس له المعاذير، ويتمحل له في التخريج وإلا لا يمكن عد هذا إلا من عثرات الجاحظ والهفوات التي وقع فيها، وإن كان حديثه منصب على الدويبة ذات الرؤوس المعروفة في وقته آنذاك؛ لأنه في صدد الحديث عن تلك الدويبة التي ذات الرؤوس التي تبتلعها الحيات، وإن كان هذا الخطأ تسلل إليه من ألسن العامة فلا يمكن قبوله بأي وجه من الوجوه.

٤. زوجة:

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

قال الجاحظ: "فإن خيف عليه أن يكون قد مل زوجته، عرضت عليه زوجة أخرى قبل الزّجل"(الجاحظ،١٤٢٤هـ: ١٤٣/٣)، وقال في رسائله: " فأما الذي لا زوجة له فإن نجلده مائة جلدة ونحضر ذلك الجماعة من الناس لنشهره ونحذره به، ونغربه في البلدان"(الجاحظ،١٩٦٤: ٧٨/١).

نقلت لنا كتب التصحيح اللغوي كثيرا من الأخطاء اللغوية التي كان سراجها الأول ومنبعها الرئيس الذي أشار إليها هو الأصمعيُّ، والأصمعي – كما هو مجمع عليه – متشدد يؤثر الأفصح مولعا بالمشهور، ويرفض الفصيح، ولا يعتد إلا بما ورد عن العرب الأقحاح الخلص، يقول أفصح اللغات، ويلغي غيرها، وهذا هو منهج الأصمعي العام في قبول الألفاظ.

غير أن المدهش في الأمر أن كثيرا من اللغويين ساروا خلف الأصمعي في آرائه الغث والسمين منها من دون تدبر أو تدقيق نظر، ولو أجهدوا نفسهم في البحث واستقصاء الشواهد، لعرفوا أن هذه المسايرة ضلال مبين في بعضها كما فعل الأصمعي في تخطئة كلمة (زوجة) بالتاء، والصواب عنده من غير تاء، نقل ابن جني (٣٩٢هـ) عن أبي حاتم السجستاني(ت٢٤٨هـ) قوله في هذا الشأن: "قال أبو حاتم كان الأصمعي ينكر (زوجة)، ويقول: إنما هي (زوج)، ويحتج بقول الله تعالى:(أمسك عليك زوجك) [الأحزاب: ٣٧] قال: فأنشدته قول ذي الرمة (ذو الرمة،١٩٩٥: ٢٨٩) :

أذو زوجة في المصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويا

فقال: ذو الرمة طالما أكل الملح والبقل في حوانيت البقالين"(ابن جني،١٩٥٢: ٢٩٥/٣)؛ أي إنه قوله ليس بحجة لمعاشرته سكان المدن (ناصر الدين،١٩٨٦: ١٥٨)

وأظهر ابن قتيبة(ت٢٧٦ هـ) ميوله لهذا الرأي تلميحاً؛ إذ قال: "والرجل زوج المرأة، والمرأة زوج الرجل، لا تكاد العرب تقول زوجته، قال تبارك اسمه: (اسكن أنت وزوجك الجنة) [البقرة:٣٥]"(ابن قتيبة:٢٩٦)، وقال في موضع آخر: "ويقولون للمرأة هذه زوجة الرجل والأجود زوج الرجل، قال الله تعالى: (أمسك عليك زوجك)[الأحزاب: ٣٧]، و(يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة)[البقرة:٣٥]، وزوجة قليل"(ابن قتيبة: ٤٢٥) فنرى أن ابن قتيبة يستكره أن يقال: زوجة لأن العرب لا تكاد تقول ذلك، وهو قليل، ووافقه على هذا شارح كتابه الجواليقي(ت٥٤٠هـ)(الجواليقي،١٩٩٥: ٢٥٢).

ولم أجد من المحدثين من ذهب هذا المذهب، واستحسن هذا الرأي سوى طه محسن الذي يرى أن كلمة(زوج) هي الفصيحة، والتي يجب أن تستعمل، ولا يقال (زوجة) إلا إذا لم يؤمن اللبس، فتكون التاء ذات ضرورة واجبة في بعض المواضع للتفريق بين الذكر والأنثى خاصة في الدعوة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

القضائية والمراسلات وغيرهما (محسن،٢٠٠٩:٢٨)، وأجاز الشيخ جعفر الكرباسي أن يقال زوجة لكن على قلة.(الكرباسي،١٩٨٣: ٢٠٠).

وإذا ما تركنا هذا الفريق الذي تعجل الحكم، وتسرع في التخطئة مضيقا هذه اللغة السمحة على ناطقيها إلى الفريق الآخر المناوئ لهذه الطائفة وجدناه يجيز هذه اللفظة (زوجة) دون غضاضة، ونظروا إليها على أنها لغة صحيحة فصيحة، وهي لغة تميمية نجدية، قال الفراء(ت٢٠٧هـ): "الزوج يقع على المرأة والرجل هذا قول أهل الحجاز قال الله عز وجل (أمسك عليك زوجك) ، وأهل نجد يقولون زوجة، وهو أكثر من زوج والأول أفصح عند العلماء"(الفراء: ٨٥)، ثم يفرق بين جمع المفردين، فمن قال: (زوج) قال في الجمع: أزواج، ومن قال: (زوجة) قال في الجمع: زوجات(الفراء: ٨٥)، فهذا الاختلاف اختلاف لهجيٍّ، وليس مسألة خطأ أو صواب؛ لأن (زوجة) في كلام العرب أكثر وفي عرفهم أشيع، جاء في المخصص: "وقال الكسائي فيما حدثنا محمد بن السري إن أكثر كلام العرب بالهاء يعنى قولهم زوجته"(ابن سيده ،١٩٩٦: ٣٥٧/١)

وقال صاحب الصحاح: "زوج المرأة بعلها، وزوج الرجل امرأته... ويقال أيضا هي زوجته"(الجوهري،١٩٨٧: ٣٢٠/١) ، وذكر صاحب اللسان أن في تخطية الأصمعي شدة وعسر، ونقل عن معارضي الأصمعي أن الله سبحانه وتعالى قال زوج، فهل قال عز وجل إنه لا يقال زوجة(ابن منظور،١٤١٤: ٢٩٢/٢)، وفي هذا تأنيب للأصمعي لتمسكه بأفصح اللغات، وأخذه بالنص القرآني ورمي ما دونه.

وذكر ابن الحنبلي أن يقال للمرأة زوجة بالتاء على الرغم من تقليل ابن قتيبة لها(ابن الحنبلي،١٩٣٧: ٧٧)، وهذا قول جمهور المحدثين في أن زوجة فصيحة صحيحة لا يأتيها طعن لا من خلفها ولا من بين يديها(العدناني،١٩٧٣: ١١٤، ومختار عمر،١٩٩٨: ١٩٢، وسليم،١٩٩١: ٦١)

وقد استشهد أكثر المجيزين بقول الفرزدق(الفرزدق،١٩٨٧: ٤١٧)

وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي كساع إلى أسد الشرى يستبيلها

وقال ذو الرمة (ذو الرمة، ١٩٩٥: ٢٨٩)

أذو زوجة في المصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويا

وبعد هذا العرض نخلص إلى أن الأصمعي كانت به عجلة وتسرع حينما خطأ كثيرا شائعا عرفته الأشعار، وأثبتته كتب اللغة، والذي دفع الأصمعي إلى القول بتخطئة (زوجة) هو اعتماده على

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

ورود هذا اللفظ مذكرا للمؤنث والمذكر لكن ليس صحيحا أن نعتمد على القرآن ونطرح سائر اللغات، فكيف إذا كانت زوجة شائعة على ألسنة أهل البدو من تميم ونجد، ووشاها الفرزدق شعره وذكر العلماء أنها بالهاء هي الكثيرة الشائعة، لذا نقول زوج وزوجة ولا مشاحة في ذلك. والجاحظ قد أكثر من هذه اللفظ بالتاء أيمانا منه بفصاحتها وجريانها على سنن اللغة.

ـ المستوى النحوي

والنحو أشرف علوم اللغة وأجلّها، فهو سورها المتين وحاميها الأمين الذي يقي اللسان من الخطأ، ويصد عنه اللحن، وقد استشعر اللغويون هذه المهمة التي يقوم بها هذا العلم، فقعدوا القواعد ومدوا الأحكام، وأحاطوا اللغة بما يمنع عنها كل أسلوب سقيم أو تركيب دخيل. والتقنين الذي أسسه النحويون مستند إلى المشهور المستطير من كلام العرب وأهل البدو الخلص، الذي لا يمكن أن يخرقه متكلم، ولا يزيغ عنه شاعر أو كاتب، ومن أتى على غير ذلك أتى أمرا نكرا لا يمكن أن يغتفر، فالأصول النحوية مقدسة بنظر هؤلاء.

غير أن بعض أهل العربية وكتّابها ممن ملكوا ناصية اللغة نحو الجاحظ وغيره، وبحكم سلائقهم اللغوية عرفوا أن في اللغة متسعا، وفي قواعدها تسامحا يجيز لهم الميل عن الأحكام التي وضعها النحويون، فجاء في كلام الجاحظ كثير من التراكيب التي تعد على غير أحكام اللغة وسنن العرب في كلامها أو في نظر النحويين أنها خطأ مستقبح، لكن سعة اللغة وسماحتها لا تأبى مثل هذه التراكيب، وإنما لها ما يخرجها على سبيل الاتساع اللغوي الذي تنبه له الجاحظ في كتاباته، وإليك نماذج من هذا الاتساع.

١. إزاء – بإزاء:

قال الجاحظ: "والمهلّب رجل ليس له بالعراق نظير يقاومه، ومناقبه وأيامه وفتوحه أكثر وأشهر من أن يجوز لنا أن نجعله إزاء مخنف"(الجاحظ،١٩٦٤م: ١١٧/٢).

وإزاء اسم بمعنى حذاء وقبالة، تقول: جلس فلان بإزاء فلان وإزاءه أي بحذائه وقبالته، وهذا بإزاء هذا؛ أي بحذائه ممدودان.

وهذا الاسم الذي يدل على المجاورة والقبالة منع اللغويون أن يستعمل منصوبا على الظرفية، والمشهور له أن يستعمل مجرورا بحرف الباء، فيقال: فلان بإزاء فلان؛ أي بحذائه، ولا يقال: فلان إزاء فلان تريد النصب على الظرفية؛ أي حذاءه(الحسون، :١٣٧) . وعند الرجوع إلى التراث اللغوي

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

يظهر أن هذا المنع لا وجه له؛ لأن إزاء مستعملة عند كثير من الشعراء وواردة في كتابات العلماء منصوبة على الظرفية غير مسبوقة بالباء، قال زهير بن أبي سلمى(أبي سلمى،٢٠٠٤م: ١٠٢):

تجدهم على ما خيلت هم إزاءها وإن أفسد المال الجماعات والأزل

وقال قيس بن الخطيم(الخطيم،١٩٦٧: ٤٣):

ثأرت عديا والخطيم فلم أضع ولاية أشياء جعلت إزاءها

وقال ابن دريد: "ويقال: هو بميداء ذاك وميداء ذاك وإزاء ذاك وبإزاء ذاك وحذاءه وبحذائه"(ابن دريد،١٩٨٧م: ١٣١٧/٣).

وقال الزمخشري: "يقال: جلس إزاءه وبإزائه أي بحذائه"(الزمخشري،١٩٩٨م: ٢٦/١)، وجاء في اللسان: "وقعد إزاءه أي قبالته"(ابن منظور،١٤١٤هـ: ٣٢/١٤).

ولا يخفى على المتطلع أن ورود الشيء في الشعر الجاهلي هو حجة وسماع لا ينتقض، وإنما منعوا قصورا في الاستقراء وتقصيرا في استقصاء الشواهد، ولو علموا أن هذا اللفظ جاء منصوبا في هذه الشواهد المعتبرة لما أقدموا على هذا الحظر المجحف، وكفى هذا اللفظ حجة وبرهانا وروده في شعر زهير الشاعر الجاهلي المشهور.

فالجاحظ في استعماله هذا لم يأت بتركيب سقيم أو تعبير ركيك، وإنما مشهور في اللغة معروف عند الأقدمين.

٢.رغم – على الرغم:

قال الجاحظ: "إن شخصا سأله عن أنواع النبيذ والفوارق بينها، وعما إذا أحلها الشرع أو حرمها رغم الفوائد العديدة التي يجنيها الشارب منها"(الجاحظ،١٤٢٣:٤٩).

أجمعت أقلام أهل التصحيح اللغوي في العصر الحديث على تخطئة قول الأدباء: فعلت هذا الشيء رغم المصاعب أو رغما عن المصائب، ووجه الخطأ هو استعمال رغم من غير حرف الجر(على)، والصواب أن يقال: على رغم كذا؛ لأن الثاني مسموع عن العرب، ولم يحك الأول عنهم.

فخطأ اليازجي وأسعد داغر وزهدي جار الله والعباس أبو السعود هذا التركيب المومأ إليه(يعقوب،١٩٨٦: ١٤٩)، جاء في تذكرة الكاتب بخصوص قول من يقول: فعلته رغما عنه أو رغم هذا الشيء: "ويتصرفون في كلمة رغم تصرفا يخرجها عن المحفوظ والمنقول، فيقولون فعلته بالرغم منه ورغما عنه، وبالرغم عنه، والمسموع في استعمالها عن العرب قولهم: فعلت ذلك على رغم أنفه،

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

وعلى رغمه وعلى الرغم منه"(داغر،٢٠١٢: ٨٧)، فوجه الخطأ عند داغر أن المحفوظ لهذه الكلمة في المسموع اللغوي هو استعمالها مسبوقة بحرف الجر (على).

أما مصطفى جواد، فلم يجد وجها نحويا يقبل هذا الاستعمال، فهي على هذه الحال خطأ مخالف لأصول النحو وسنن اللغة والإعراب، ونص قوله: "ولا تقل فعله رغم أنف فلان، وفعله على رغم فلان، وذلك لأن نصب كلمة رغم ليس له وجه من النحو مقبول عند إرادة هذا المعنى بالعبارة المذكورة... واللغة العالية هي في استعمال على أي على الرغم من أنفه وعلى رغم أنفه ودونها لغة استعمال الباء أي برغم وغير الفصيح هو قولهم: فعله رغم أنف فلان"(جواد،٢٠٠١: ١٢٩-١٣٠).

وسار على هذا الدرب أكثر المحدثين ؛ إذ يرون أن تركيب(فعلته ذلك رغم فلان) دخيل على اللغة، وهو بعد لم يعرف عن القرائح الخالصة من أقحاح العرب، فهو خطأ غير ذي مخرج ولحن لا يغتفر (الزاملي،٢٠٢٢: ١٨٠).

غير أن نفرا من المحدثين زاغوا عن السرب، وأجازوا استعمال (رغم) مجردا من حرف الجر(على) غير مسبوقة به، وكانوا معتمدين في ذلك على إجازة مجمع اللغة في القاهرة ، ومن هؤلاء المجيزين الزعبلاوي القائل: "أقول: رأى مجمع القاهرة اللغوي جواز ذلك ذاهبا إلى أن رغم هنا مصدر منصوب على الحال بمعنى اسم الفاعل أو منصوب بنزع الخافض"(الزعبلاوي،٢٠٠٦ :٢٣٤)، والملاحظ على مذهبه أنه يرجح الوجه الأول، ويرفض الثاني بحجة أن نزع الخافض سماعي غير مقيس؛ ونص قوله: "أقول الرأي أن يؤخذ بالتخريج الأول، أما نزع الخافض فهو سماع لا وجه فيه لقياس، وهو مقصور على ما نصب وحقه أن يجر"(الزعبلاوي،٢٠٠٦ :٢٣٤)، وتبعه من الخالفين له أحمد مختار عمر، وإميل بديع يقوب(عمر،٢٠٠٨: ١٥٢).

أقول: لم يخرق الجاحظ أصول اللغة وقوانينها باستعمال رغم معراة من حرف الجر (على)، ولهذا الاستعمال ما يخرجه على وجهه الصحيح، وقد مر أن مجمع اللغة العربية المصري يخرجه على النصب على الحالية أو بنزع الخافض، وهذا وجه حسن يقبله المعنى؛ أي فعلته راغما هذا الشيء، أو على نزع الخافض بتقدير على رغم هذا الشيء، وحرف الجر يحذف، وإن كان سماعيا، فنحمل هذا الاستعمال على ما سمع، فهو باب واسع ألفته اللغة، وعرفته الأشعار.

٣.كافّة:

قال الجاحظ: "وأشار بذلك عليه كافّة أصحابه"(الجاحظ،١٤٢٣: ٥٢) وقد ذكر النحويون أحكاما خاصة اختصَّت بها كافّة لا تخرج عنها في سياق الكلام ولا تغادرها في مجمل التراكيب، والذي

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

وضعوه لهذه اللفظة هو أن تستعمل منكّرة منصوبة على الحالية مؤخرة عن صاحب الحال لا تتقدم عليه، وأن يكون صاحب الحال من العقلاء، فإذا ما جاءت هذه اللفظة على غير ما ذكر وصفوا ذلك التركيب باللحن والخطأ.

ولعل المتطلع في المتون النحوية يجد كثيرا من الأقوال المسطورة التي تذكر أحكام (كافّة)، قال الرضي(ت٦٨٦): "وقد يلزم بعض الأسماء الحالية، نحو: كافّة وقاطبة، ولا تضافان وتقع كافّة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال، وقد خُطّئوا فيه"(الرضي،١٩٩٦: ٥٢/٢)، وقال النووي(ت٦٧٦ هـ): "فيقولون: هذا مذهب الكافّة وهو قولَ الكافّة، ويقولون: إنما هذا مذهب كافّة العلماء فيضيفون كافّة، ومرادهم بذلك الجميع، وأكثر من استعملها الخطيب ابن نباتة رحمه الله تعالى، وهذا غلط عند أهل النحو واللغة، فلا يجوز استعمال كافّة مضافة ولا بالألف واللام، ولا تستعمل إلا حالا، فيقال: هذا مذهب العلماء كافّة، وقول الناس كافّة، فتنصب كافّة على الحال، كما قال الله تعالى: {ادخلُوا في السِّلْمِ كافّة} [البقرة: ٢٠٨]، وقال تعالى: {وقاتلُوا الْمُشْرِكِينَ كافّة كما يُقاتلُونكُمْ كافّة} [التوبة: ٣٦]"(النووي:١١٧/٤).

وتأسيسا على ذلك شد أرباب التصحيح اللغوي على الكتاب النكير، وحاسبوهم الحساب العسير إذا ما أخرجوا (كافّة) عن هذا ا لعرف اللغوي، وفي ذلك يقول الحريري بعد أن خطّأ أن تكون معرفة بأل أو مضافة: "والصَّواب فيه أن يقال: حضر النَّاس كافّة، كما قال سبحانه وتعالى: {ادخلُوا في السّلم كافّة}[القرة:٢٠٨ لأن الْعَرَب لم تلْحق لَام التَّعْرِيف بكافّة كما لم تلحقها بلفظة معا ولا بلفظة طرا، ومن حكم لفظة كافّة أَن تأتي متعقبة"(الحريري،١٩٩٨:٥٣)، وتبعه صاحب التاج؛ إذ قال: "وجاء الناس كافّة: أَي جاءوا كلهم، ولا يقال: جاءت الكافّة، لأَنّه لا يدخلُها أَل، ووهم الجوهريُّ، ولا تضاف"(الزبيدي:٣٢٠/٢٤)

وسار على خطى هؤلاء جمع من المحدثين في تخطئة خروج (كافّة) عما عرف لها في الاستعمال الفصيح من تنكير ونصب على الحالية، وتأخير عن صاحب الحال التي جاءت منه، إبراهيم المنذر(المنذر:١٥) وأسعد داغر"(داغر،٢٠١٢: ١٤١) ، قال المنذر: "تحاشدت الجماهير من كافّة القرى، والصواب من كل القرى؛ لأن كافّة لا تستعمل إلا حالا من العقلاء"(المنذر:١٥).

وقال أسعد داغر" ومن أغلاطهم قولهم: سمع به كافّة الناس، وإضافة كافّة أو إدخال أل عليها مذهب ضعيف جدا، والصحيح في استعمالها تجريدها من أل والإضافة والإتيان بها منصوبة على

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

الحال"(داغر،٢٠١٢: ١٤١)، وأيدهما من الخالفين لهما، مازن المبارك(مبارك،١٩٧٩: ١٩٩)، وغيره آخرون(موسى :٢٩).

ولكن بعض أهل التصحيح الحديث لم يسكتوا على هذا العرف اللغوي الظالم لهذا اللفظة، وأخذوا يبحثون في متون اللغة وأسفارها ا لمعتبرة، وسطروا شواهد كثيرة جاءت فيها (كافّة)، ومن هؤلاء الشيخ الغلاييني الذي رأى أن انتقال معنى كافّة إلى معنى الجميع – لأن العرب استعملته بهذا المعنى – يسوغ لها أن تخرج عن المشهور لها من تنكير وتأخير لأن (الجميع) لا يأبى ذلك(الغلاييني،١٩٢٧: ٥٥).

وأصاب العدناني مفصل السداد في بحث هذه المسألة وتوصل إلى أن هذه اللفظة استعملت معرفة ومضافة في كلام العلماء نحو ابن جني والجوهري، الراغب الأصفهاني، وأجازها الشهاب، ووقد وردت في كلام الخلفاء، ثم ينتهي فيقول: "فمن هذا كله نرى أن نصب كافّة على الحال قوي وبليغ، وأن إضافتها وتحليتها بأل جائزة(العدناني:٢١٨-٢١٩).

وقال الدكتور أحمد مختار عمر: "استخدام (كافّة) نكرة منصوبة على الحالية أمر متفق على فصاحته، وعليه قوله تعالى: {ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كافّة} [البقرة:٢٠٨]، ولكن أثبت الاستقراء صحة استعمالها معرفة بـ (أل)، وورودها كذلك في كتابات اللغويين والكتاب"(عمر،٢٠٠٨: ١/١٥١).

ولا يخفى على القارئ أن ورود كلمة (كافّة) في كتابات العلماء، والخلفاء تبيح لنا استعمالها بخلاف المشهور لها، وإن كان الالتزام بما أقره النحويون لها أعلى وأفصح، لكن هذا لا يلغي صحة استعمالها، وهو سماع لا ينتقض.

٤- الكل – البعض:

قال الجاحظ: "فإن الجميع إنما هو واحد ضم إلى واحد وواحد ضم إليهما؛ ولأن الكل أبعاض، ولأن كل جثّة فمن أجزاء"(الجاحظ،١٤٢٤هـ: ١/١٣٥)، وقال: ولابد في باب البصر بجواهر الرجال من صدق الحس، ومن صحة الفراسة، ومن الاستدلال في البعض على الكل، كما استدلّت بنت شعيب- صلوات الله عليه- حين قضت لموسى- عليه السلام بالأمانة والقوة"(الجاحظ،١٤٢٣هـ: ٢٣٢)، وقال أيضا في رسائله: "وتجمع الكل لمن كان لا يعرف إلا البعض، وتذكر الناسي، وتكون عدة على الطاعن"(الجاحظ،م١٩٦٤: ٣/٢٣٥).

منع سيبويه وأكثر النحاة دخول (أل) على (كل) و(البعض)؛ لأن فيهما معنى الإضافة؛ أي فيهما نية الإضافة؛ لأن العرب، يستدلون على تعريفهما بمجيء الحال منهما، وصاحب الحال لا يكون إلا

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

معرفة، ومن أمثلتهم ما ذكره سيبويه، و"وذلك قولك: مررت بكلّ قائما، ومررتُ ببعضٍ قائما وببعضٍ جالسا"(سيبويه،١٩٨٨: ١/١١٤)، فوجب أن يكونا معرفتين بدليلٍ أن العرب نصبت عنهما الحال.

ونقل الأزهري ما دار بين أبي حاتم والأصمعي فيما ورد في كلام ابن المقفع من تعريف (الكل) (والبعض)، ونصه: "وقال أبو حاتم: قلت للأصمعي: رأيت في (كتاب ابن المقفّع) : (العلم كثير ولكنَّ أخذ البعض خير من ترك الكل) . فأنكره أشد الإنكار وقال: الألف واللام لا تدخلان في بعض وكل؛ لأنَّهما معرفة بغير ألف ولام"(الأزهري،٢٠٠١م: ١/٣١١).

وقال ابن خالويه(ت٣٧٠هـ): "العوام وكثير من الخواص يقولون الكل والبعض، وإنما هو كل وبعض؛ لأنهما معرفتان في نية الإضافة وبذلك نزل القرآن، وكذلك هو في أشعار القدماء"(السيوطي،١٩٩٨: ٢/١٤٩) ، وسار على هذه الخطى نفر غير قليل من المحدثين؛ إذ سدلوا ستار المنع على من يخل الألف واللام على لفظي (الكل) و(البعض)(أبو السعود:١٢٥، ومطر،١٩٩١: ٥٤).

لكن التراث اللغوي عرف علماء أجازوا إدخال الألف واللام على ذين اللفظين، فكان "ابن درستويه يجوز ذلك، فخالفه جميع نحاة عصره،"(الزبيدي:٣٠/٣٣٩)، جاء في رسالة الفرقان: "وكان أبو علي يجيزه ويدعي إجازته على سيبويه، فأما الكلام القديم فيفتقد فيه الكل والبعض"(المعري،١٩٠٧: ١٥١)، ولم نجد أن سيبويه أجاز دخول الألف واللام عليهما، ولم يشر أحد من العلماء إلى ذلك سوى الفارسي، وهو محض ادعاء ليس غير، أما كاستعمال فقد وردتا عند سيبويه بالألف واللام في تعابيره الخاصة(سيبويه،١٩٨٨: ١/٥١، ٢/٨١).

وجاء في التصريح: "ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة، ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم: مررت بكل قائما وببعض جالسا، وأصل صاحب الحال: التعريف، وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول: إن نصفا وسدسا وثلثا وربعا ونحوها معارف؛ لأنها في المعنى مضافات، هي نكرات بإجماع، ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده، وقد لا تريده، ودل مجيء الحال بعد كل"(الأزهري،٢٠٠٠م:١/٦٩٢)

وأجاز هذا أيضا من أصحاب التصنيف المعجمي الجوهري؛ إذ قال: "وكل وبعض معرفتان، ولم يجئ عن العرب بالالف واللام وهو جائز، لان فيهما معنى الاضافة أضفت أو لم تضف"(الجوهري،١٩٨٧: ٥/١٨١٢)، ونقل عنه صاحب اللسان والتاج.(ابن منظور،١٤١٤هـ: ١١/٥٩١، والزبيدي:٣٠/٣٣٩)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

وذهب من المحدثين هذا المذهب غير واحد، مثل: عباس حسن ، الذي قال: "وبناء على رأي سيبويه والجمهور لا يصح إدخال أل التي للتعريف على كل وبعض المعرفتين في تلك الصورة، ويصح عند الفارسي، ومن معه وفي رأيه تيسير وله أنصار من قدامى النحاة واللغويين"(حسن: ٧٢/٣)، فنلحظ أن عباس حسن قد استحسن هذا الرأي، وأظهر ميوله له لما فيه من تيسير واتساع، وعلى نهجه تلقى العدناني والزعبلاوي هذا المذهب بالقبول والرضى(العدناني: ٢٢٢، والزعبلاوي،٢٠٠٦: ٥٢٦-٥٢٧)

وقد وردت في شعر بعض الشعراء مثل قول مجنون ليلى:

"لا يذكر البعض من ديني فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضيني" (الأصفهاني، ٤٦٠/٢).

(ينظر: عمر ، عبد الله بن صالح: فإن كانت الروَايَة صحيحة، فهذا لا يعد من التسامح اللغوي، وإن كانت غير صحيحة كأن يكون ثمة رواية أخرى ، فيعد التعريف بهما من التسامح اللغوي.

ـ المستوى الدلالي:

والمعنى أول مقاصد المتكلم، وهو المراد في نفس المتكلم الذي يقوم عليه السلوك الكلامي، فلولا المعاني والدلالات التي تفعم نفس المتكلم لما نطق، والدلالة – كونها مستوى لغويا – آخر السلم اللغوي التي تقوم عليها غيرها من الأصناف اللغوية.

والجاحظ بفضل حسه اللغوي استطاع أن يولد معاني جديدة لألفاظ لم تعرف لها هذه المعاني عند غيره. والملاحظ على هذا التوليد أن الجاحظ لم يبتعد كثيرا عن المعنى الحقيقي للفظ المقصود، وإنما يصنع له معنى جديدا بوجود رابط – ولو كان هذا الرابط ضعيفا كأن يكون مجازا أو غيره – بين المعنى القديم والجديد بحيث يكون اللفظ بمستطاعه أن يقبل، ويتحمل هذا المعنى الذي استحدثه له الجاحظ، وأمثلته كثيرة في كتابات الجاحظ ، نقتصر على بعضها لبيان التسامح اللغوي عند الجاحظ في دلالة الألفاظ ومعانيها.

٢. خارج:

قال الجاحظ: "قالوا: ومنا كباجلا، لم يصعد نهر سليمان ولا قاتل في المخارجات أحدٌ قطُّ يشبهه"(الجاحظ،١٩٦٤: ١٩٤/١) ، وقال: أيضا: "وأثقف ما تكون الأكراد إذا قاتلت بالعصي. وقتال المخارجات كلها بالعصي، ولهم هناك ثقافه ومنظر حسن، ولقتالهم منزلة بين السلامة والعطب"(الجاحظ،١٩٩٨: ٥١/٣)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

أراد الجاحظ في القول الأول بالمخارجات المبارزات، وهي المبارزة التي تحدث في المعارك، وفي الثانية المناهضات، وهي من تناهض العساكر في الحروب من غير المحاربين الذكور، وإنما تكون هذه المناهضات بالعصي، وهذا المعنى لم يرد في هذه اللفظة في كتب اللغة، والوارد عنها ما ذكرته المعجمات، ففي التهذيب: "ويقال: خارِج فلانٌ غلامه إذا اتفقا على ضريبة يردُّها العبد على سيّده كلَّ شهر ويكون مخلًى بينه وبين عمله، فيقال: عبدٌ مخارِجٌ"(الأزهري،٢٠٠١م:٢٦/٧)، ونقل هذا صاحب اللسان: "ويقال: خارِج فلانٌ غلامَه إذا اتّفقا على ضريبة يردُّها العبد على سيّده كلَّ شهرٍ ويكون مخلًّى بينه وبين عمله، فيقال: عبدٌ مخارِجٌ"(ابن منظور،١٤١٤هـ: ٢٥٢/٢)، ونَقَل عنهما صاحب التاج(الزبيدي: ٥٢١/٥)، هذا ما يعرف في أمات الكتب عن معنى هذه اللفظ.

يقول السامرائي في غرابة هذا المعنى الذي ولّده الجاحظ لهذا اللفظ: "أقول: أراد الجاحظ بالمخارجات المبارزات في الحرب غير أني لم أجد في كتب العربية هذه الدلالة في الفعل خارج...غير أن الجاحظ استعمل المخارجة بمعنى المبارزة منطلقا من معنى الخروج" (السامرائي، ١٩٨٢: ١٨٢).

أقول: لم يولد الجاحظ معاني تبعد كثيرا عن الدلالة الحقيقية للفظ الذي يضمنه المعنى، وإنما نجد كثيرا من الألفاظ التي استحدث لها الجاحظ معاني تقرب بصورة وأخرى من المعنى العام لهذه اللفظة، أو قد يكون هناك خيط رفيع يربط بين المعنى الجديد، والمعنى الحقيقي القديم للفظة المعنية، ولو على سبيل المجاز، فالمبارزة تعني خروج كلا الفارسين للقتال والمبارزة، وهذا المعنى سوغ قوله في المبارزات: المخارجات، والمعنى العام الجامع بينها هو الخروج أي خروج الفرسان، وهذا لايعني ان هذا اللفظ لايعد من التسامح اللغوي؛ لكن الجاحظ يتكلّم لأهل لغته، فلا بد من رابط مقالي، أو مقامي يجعل المعنى واضحا للمتلقي.

فالجاحظ لم يبتعد عن سنن اللغة ولا عن أحكامها في توليد المعاني واستحداثها مستفيدا من سعتها وقدرتها على توليد المعاني على طريقة المجاز بالربط بين المعاني القديمة والمعاني المولدة.

٣. **رحل:**

قال الجاحظ: "**ورحل** نفسه لقطيعة وطنه، وآثر الإمامة على ملك الجبرية، واختار الصواب على الإلف"(الجاحظ،١٩٦٤: ٢١٣/٣).

المعنى الذي أراده الجاحظ في هذا النص أنه صبر نفسه على الأذى، والوارد في المعجمات لمعنى هذه اللفظة هو: "رحل: الرّاحِلةُ: المركب من الإبل ذكرا كان أو أنثى. ورحَلْتُ بعيري أرحلُه رحلاً،

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ

وارتحل البعير رحلةً أي سار فمضى. ثم جرى في المنطق حتى يقال: ارتحل القوم"(الفراهيدي: ٢٠٧/٣)، وقال الجوهري: "رحل الرحل: مسكن الرجل وما يستصحبه من الأثاث، والرحل أيضا: رحل البعير، وهو أصغر من القتب. والجمع الرحال، وثلاثة أرحل"(الجوهري،١٩٨٧: ١٧٠٦/٣-١٧٠٧)، أما ابن فارس فعد الراء والحاء أصلين يدلان على السفر والمضي، جاء في مقاييسه: "رحل الرَّاء والْحاء واللام أَصل واحدٌ يدلُّ علَى مضيٍ فِي سفرٍ. يقال: رحل يرحل رِحلةً. وجمل رحيلٌ: ذو رحلة، إذا كان قويًّا على الرحلة، والرحلة: الارتحال. فأَمَّا الرَّحل في قولك: هذا رحل الرَّجل، لمنزله ومأْواه"(ابن فارس،١٩٧٩م:٤٩٧/٣)، وقال الزمخشري: "رحل عن البلد: ظعن عنه، وارتحل وترحل، ورحلته أنا. وغدا يوم الرحيل والرحلة، ومكة رحلتي: وجهي الذي أريد أن أرتحل إليه. وأنتم رحلتي. وفلان عالم رحلة: يرتحل إليه من الآفاق. ورحل بعيره. وشد رحله على راحلته، وشدوا رحالهم وأرحلهم على رواحلهم، وألقى رحالته على ظهره وهي السرج"(الزمخشري،١٩٩٨م: ٣٤٣/١).

فالمعاني المشهورة لهذا اللفظ، بحسب ما أوردته كتب اللغة، هي:

١- رحل إذا سار أو مضى في سفر، وقوم رحل أي يرتحلون كثيرا.

٢- الرحل منزل الرجل، ومنه انتهينا إلى رحالنا؛ أي منازلنا.

٣- الراحلة كل بعير نجيب سواء كان ذكرا أم أنثى

٤- الرحالة السرج الذي يضعونه فوق الفرس أو على البعير من محمل او متاع أو غيره

٥- أرحلت الإبل سمنت

٦- ورحله إذا طعنه

٧- وأرحله إذا أعطاه

٨- ورحلت البعير أرحله رحلا بمعنى شددت على ظهره الرحل

أما المعنى الذي ضمنه الجاحظ للفعل (رحل) فهو تصبير النفس على الأذى وتقويتها على المكاره من غريب المعاني للفعل رحل الذي لم تأت على ذكره كتب اللغة من معجمات وغيرها، لكن مثل الجاحظ وما هو عليه من قدرة بارعة في اللغة وسليقة لغوية عالية استطاع بحسه اللغوي أن يفيد من المعنى الحقيقي لهذا الفعل، و هو الرحل والراحلة، ومعلوم أن الرحلة وما يلحق بها تكون مثقلة بالمتاعب ومشاق السفر والطريق فجعل منه معنى مجازيا وهو تصبير النفس على قطيعة الوطن فكما يحمل الرحل وأهل الرحل المكاره والمتاعب وترويض نفسهم على صعوباته كذلك يرحل الشخص نفسه، ويصبرها على قطيعة وطنه، وهذا وجه لا يأباه المجاز.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

٤.سائر:

قال الجاحظ:" ففي تلك الليلة عرفت فضل أهل خراسان على سائر الناس، وفضل أهل مرو على سائر أهل خراسان"(الجاحظ١٤١٩هـ: ٤١). وقال أيضا: " وإذا اغتلم الفيل قتل الفيلة والفيالين وكل من لقيه من سائر الناس"(الجاحظ،١٩٢٤هـ: ١٠٩/٧). وقال: "ولذلك كانت حروب الجيران وبني الأعمام من سائر الناس وسائر العرب أطول، وعداوتهم أشد"(الجاحظ،١٩٦٤: ٣٠٩/٣).

اختلف أئمة اللغة وأهل هذه الصنعة بإزاء دلالة كلمة (سائر) على مذهبين: مذهب يمنع أن تكون سائر بمعنى الجميع، وأن دلالتها أصلية أن تكون بمعنى البقية، وآخر يجوز أن تكون سائر بمعنى الجميع، وكلا المذهبين يدلي بحججه وشواهده.

وقد تزعم فريق المانعين الحريري الذي عدّ استعمال كلمة سائر بمعنى الجميع من الأغلاط الفاضحة التي يقع بيها الخواص، فقال: "والسَّائر مهموزٌ: الْبَاقِي. والناس يستعملونه فِي مَعْنى الْجَمِيع، وَلَيْس بصحيح. وَقد تكرَّرت هَذِه اللفظة فِي الْحَدِيث، وكلّها بِمَعْنى بَاقِي الشَّيْء بِمَعْنى الْبَاقِي، وَمِنْه قيل لما يبْقى فِي الْإِنَاء: سؤر، والدَّلِيل على صِحَّة ذَلِك أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وسلم قَالَ لغيلان حِين أسلم وَعِنْده عشر نسوة: اختر أَرْبعا مِنْهُنَّ، وفارق سائرهن، أَي من بقي بعد الْأَرْبع اللاتي تختارهن. ولما وَقع سائر فِي هَذَا الموطن بِمَعْنى الْبَاقِي الْأَكْثر، منع بعضهم من استعماله بِمَعْنى الْبَاقِي الْأَقَل. والصَّحِيح أَنه يستعمل فِي كل بَاقٍ، قل أَو كثر لإِجْمَاع أهل اللُّغَة على أَن مَعْنى الحَدِيث: إِذا شربتم فأسئروا، أَي أبقوا فِي الْإِنَاء بقيَّة مَاء، لَا أَن المُرَاد بِهِ أَن يشرب الْأَقَل ويبقي الْأَكْثَر"(الحريري،١٩٩٨م: ٩-١٠)

وتبع الحريري ابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) في المدخل إلى تقويم اللسان، فقال: "والسائر وهو الباقي، وفيه لغتان: سائر الشيء وسار الشيء، مثل هائر وهار) (اللخمي،٢٠٠٣: ٢١٨).

واقتفى أثرهما ابن الأثير(ت٦٠٦) ، فقال: "والسَّائر مهموزٌ: الْبَاقِي. والناس يستعملونه فِي مَعْنى الْجَمِيع، وَلَيْس بصحيح. وَقد تكرَّرت هَذِه اللفظة فِي الْحَدِيث، وكلّها بِمَعْنى بَاقِي الشَّيْء"(ابن الأثير،١٩٧٩: ٣٢٧/٢) . وسار هذه السيرة وانتهج هذا النهج الصفدي(هـ٧٦٤هـ): "ويقولون: قدم سائر الحاج، واستوفى سائر الخراج، فيستعملون سائراً بمعنى الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى الباقي"(الصفدي،١٩٨٧: ٣٠٢)

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

وتابع هؤلاء من أهل التثقيف اللغوي في العصر الحديث زهدي جار الله(جار الله،١٩٧٧م: ١٥٣)، وأمين آل ناصر الدين(ناصر الدين،١٩٨٦م: ١٢٠)، والشيخ جعفر الكرباسي(الكرباسي،١٩٨٣: ٢٠٢/١).

أما المذهب الآخر فقد أجاز الدلالتين لكلمة السائر الجميع والبقية، ومن هؤلاء الجوهري، جاء في الصحاح: وسائر الناس جميعهم(الجوهري،١٩٨٧م: ٦٩٢/٢)، وقال ابن منظور: "وسائر النَّاس: جميعهم. وسار الشيء: لُغَةٌ في سائره. وساره: جميعه، يجوز أَن يكون من الْبَاب لسعة باب س ر"(ابن منظور،١٤١٤هـ: ٣٩٠/٤)، وقد سطر ابن بري كثيرا من الشواهد الشعرية وآراء العلماء في حاشيته على الدرة التي تثبت فيها أن كلمة سائر تكون بمعنى الجميع(ابن بري،١٩٩٥م: ٦-٧-٨)

وقد لخص هذا الخلاف الزبيدي في تاجه؛ إذ قال: "أَن في السائر قولين: الأَول وهو قول الْجمهور من أَئمة اللُّغة وأَرباب الاشتقاق أنه بمعنى الباقي، ولا نزاع فيه بينهم، واشتقاقه من السُّؤر وهو البقية. والثاني أَنه بمعنى الجميع، وقد أَثبته جماعةٌ وصوَّبوه، وإِليه ذهب الجوهري الجواليقي، وحققه ابن بري في حواشي الدُّرَّة، وأَنشد عليه شواهد كثيرة وأَدلَّة ظاهرة، وانتصر لهم الشيخ النَّووي في مواضع من مصنَّفاته. . وسبقهم إِمام العربية أَو علي الفارسي، ونقله بعضٌ عن تلميذه ابن جني.واختلفوا في الاشتقاق فقيل: من لسَّير، وهو مذهب الجوهري والفارسي ومن وافقهما، أَو من السُّور المحيط بالبلد"(الزبيدي: ٤٨٥/١١-٤٨٦)، ونقل عن التاج العدناني في معجمه هذا الخلاف ولخ حجج كلا من الفرقين ثم انتهى إلى جواز إطلاق كلمة سائر على الباقي وعلى الجميع استنادا إلى إجازة العلماء لها وورودها بمعنى الجميع في شواهد شعرية ونثرية لا يمكن حصرها(العدناني:١٢٥).

أقول: كلمة سائر تحتمل المعنيين، والذي يحدد ذلك هو السياق الذي ترد فيه، والشواهد التي وقف عليها علماء الفريقين من شعر ونثر تؤيد ذلك، فمرة تجدها تدل على الباقي وأخرى تجدها تدل على الجميع، أضف إلى ذلك توازن الكفتين من حيث الرافضين والمجيزين، وهذا ما يلبسها ثوب القبول للدلالتين.

الخاتمة

وفي ختام هذه الرحلة مع التسامح اللغوي عند الجاحظ ت (٢٥٥هـ)، للباحثة عدد من النتائج هي:

- ولّد الجاحظ كثيرا من الصيغ والمعاني التي لم ترد عند غيره من العلماء، أو اللغويين معتمدا في ذلك على طريقة المجاز أو على طريق من طرق اتساع العربية.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

- ذكر بعض العلماء ألفاظا لم تذكرها كتب اللغة، وقد استشعروا فصاحتها من خلال ورودها عند الجاحظ كما الأمر في كلمة (المباثة) التي ذكرها الزمخشري في الأساس، ونقلها عنه الزبيدي في التاج ولم ترد هذه اللفظة إلا عند الجاحظ.
- يتبع الجاحظ في كتاباته الفصيح الشائع في الأساليب والتراكيب في أكثر المواضع، لكنه يعزف عنه في مواضع قليلة إلى خلاف المشهور له اتساعا وتسامحا كما استعمل (كافّة) مضافة بخلاف المشهور لها في العرف النحوي.
- منع النحاة دخول (آل) على لفظتي (كل)، و(بعض)؛ لأنهما في معنى الإضافة، وحكموا على التركيب الذي يحتوي كل وغير محلاة بأل باللحن الظاهر، لكن البحث وجد كثيرا ما يستعملها الجاحظ معرفة ب (ال)، وهي بعد موشاة في كتاباته بكثرة لا تخطئها العين.
- وردت في كتابات الجاحظ كثيرا من الجموع الغريبة التي لم تعرفها اللغة، نحو جمع رأس على راسات، وتاريخ على تاريخات، وهذا مما لم يؤلف عند غير الجاحظ.
- تسامح الجاحظ في الجانب الدلالي تسامحا ملحوظا، فأدخل دلالات جديدة على كثير من الألفاظ التي لم تذكرها المعاجم معاني لهذه الألفاظ ولم يعرفها أحد إلا عند الجاحظ.
- استند الجاحظ في دلالات الألفاظ إلى المجاز فأباح لنفسه تولّد معنى جديد يربط المجاز بين معانيها القديمة والحديثة.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

١. أدب الكتاب: لابن قتيبة، أبومحمد عبدالله بن مسلم(ت٢٧٦ هـ.)، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد الدالي، دط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

٢. أزاهير الضحى في دقائق اللغة: أبو السعود، عبّاس،ط٢، دار المعارف، القاهرة، د. ت.

٣. أساس البلاغة : الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد(ت٥٣٨ هـ.)، تحـ:محمد باسل عيون السود،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٨م.

٤. الأغاني، الأصفهاني، علي بن الحسن(ت ٢٥٦ هـ.)، لبنان ، بيروت ،مكتب تحقيق التراث العربي، دار احياء التراث العربي.

٥. بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام: الحنبلي، رضي الدين محمّد بن إبراهيم (ت ٩٧١ هـ.)، عني بنشره وتصحيحه: عز الدين التنوخي، دط، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٣٧م.

٦. البخلاء: الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان (ت ٢٥٥ هـ.)ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤١٩ هـ..

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

٧. البيان والتبيين: الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان (ت ٢٥٥هـ.)، تحـ: عبد السلام هارون،ط٧، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

٨. تاج العروس من جواهر القاموس : الزبيدي،محمد مرتضى الحسيني(ت١٢٠٥هـ)تحـ: مجموعة محققين د. ط، التراث العربي، مطبعة حكومة الكويت, بتواريخ مختلفة .

٩. تثقيف اللسان العربي (بحوث لغويَّة): د. عبد العزيز مطر،ط١، ١٩٩١م.

١٠. تذكرة الكاتب: داغر، أسعد خليل، د.ط، مؤسَّسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة- مصر، ٢٠١٢م.

١١. التربيع والتدوير: الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان (ت ٢٥٥ هـ.)، دط، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٩م.

١٢. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: الصَّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤ هـ.)، تحـ: السَّيد الشرقاوي، راجعه: د. رمضان عبد التوَّاب،ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧م.

١٣. تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة: محجوب محمَّد موسى، د.ط، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندريَّة، ٢٠٠٣م.

١٤. تهذيب الأسماء واللغات: النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف(ت ٦٧٦ هـ.)، دط، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، د.ت.

١٥. تهذيب اللغة: الأزهري، أبو منصور محمَّد بن أحمد الهروي (ت ٣٧٠ هـ.)، تحـ:محمد عوض مرعب،ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠١١م.

١٦. جمهرة اللغة : ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي(ت٣٢١هـ)، تحـ: رمزي منير بعلبكي،ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م .

١٧. حواشي ابن بري وابن ظفر على درَّة الغوَّاص في أوهام الخواص للحريري: دراسة وتحقيق: د. أحمد طه حسانين سلطان،ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٨. الحيوان: الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان (ت ٢٥٥ هـ.)ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٢٤هـ.

١٩. الخصائص : ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت٣٩٢ هـ.)، تحـ:محمد علي النجار،ط٢، دار الكتب المصرية،مصر، ١٩٥٢م.

٢٠. دراسات في النقد اللغوي: الزاملي، مجيد خيرالله راهي

٢١. دقائق العربية: ناصر الدين، الأمير آل ناصر الدين، وقف على طبعه وعني بمراقبة أصوله: العلامة الأمير نديم آل ناصر الدين،ط٣، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٢. ديوان الفرزدق : شرحه وضبطه وقدم له: الأُستاذ علي فاعور،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٩٨٧م .

٢٣. ديوان ذي الرمة: قدم له وشرحه: أحمد حسن سبج،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.

٢٤. ديوان قيس بن الخطيم: تحـ: د. ناصر الدين الأسد، دط، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ

٢٥. رسائل الجاحظ: الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان (ت ٢٥٥ هـ.)، تحـ: عبد السلام هارون، دط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٤م.

٢٦. شرح أدب الكاتب: الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمَّد بن الخضر (ت ٥٤٠ هـ.)، تحـ: الدكتورة طيبة حمد بوذي،ط١، جامعة الكويت، ١٩٩٥م.

٢٧. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو : الأزهري، خالد بن عبدالله(ت٩٠٥هـ)، تحـ:محمد باسل عيون السود،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م .

٢٨. شرح الرضي على الكافية:الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر،ط٢، منشورات جامعة قار يونس– بنغازي، ١٩٩٦م .

٢٩. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس(ت٢٩١ هـ.)، تحـ: د. حنا نصير الحتي، دط، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م.

٣٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : الجوهري، إسماعيل بن حماد(ت٣٩٨ هـ.)، تحـ: أحمد عبدالغفور عطار،ط٤، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ١٩٩٠م.

٣١. عدة الصحح اللغوي والكلام المباح:طه، محسن،ط١، دار الينابيع، دمشق، سوريا، ٢٠٠٩م.

٣٢. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠ هـ.)، تحـ: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، د.ط، دار ومكتبة الهلال، د. ت.

٣٣. في الصحيح اللغوي والكلام المباح: د. خليل بنيان الحسون،ط١، مكتبة الرسالة، عمَّان –الأردن، ٢٠٠٦م.

٣٤. القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب(ت٨١٧ هـ.)، تحـ: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي،ط٨، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٥م.

٣٥. قل ولا تقل: د.مصطفى جواد،ط١، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق –سورية، ١٩٨٨م.

٣٦. الكتاب : سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠ هـ.)، تحـ: عبدالسلام محمد هارون،ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢.

٣٧. كتاب المنذر: المنذر، الشيخ إبراهيم، ط٢، مطبعة السلام، بيروت، ١٩٢٧م.

٣٨. لسان العرب : ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري(ت٧١١هـ)، ط٣، دار صادر، بيروت ـ لبنان ١٤١٤هـ .

٣٩. اللمع في العربية: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان النحوي (ت ٣٩٢ هـ)، تحـ: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان،١٩٨٨م.

٤٠. المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي الأندلسي(ت٤٥٨هـ)، تحـ: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٠م.

٤١. المخصص: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي الأندلسي(ت٤٥٨هـ)، تحـ: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٩٦م.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ

٤٢. المدخل إلى تقويم اللسان: اللخمي، ابن هشام (ت ٥٧٧هـ)، تحـ، د. حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت –لبنان، ٢٠٠٣م.

٤٣. المذكر والمؤنث: : الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت٢٠٧ هـ)، تحـ: د. رمضان عبد التواب، دط، مكتبة دار التراث، د.ت.

٤٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي : الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري(ت٧٧٠هـ)، تحـ: د. عبد العظيم الشناوي، ط٢، دار المعارف، د.ت.

٤٥. معجم أخطاء الكتّاب: الزعبلاوي، صلاح الدين، عُني بالتدقيق فيه وإخراجه وصنع فهارسه: محمَّد مكّي الحسيني، مروان البواب، ط١، دار الثقافة والتراث، دمشق –سورية، ٢٠٠٦م.

٤٦. معجم الأخطاء الشائعة معجم يعالج الأخطاء اللغوية الشائعة ويبين صوابها مع الشرح والأمثلة: العدناني: محمَّد، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣م.

٤٧. معجم الخطأ والصواب في اللغة: د. إميل يعقوب، ط٢، دار الملايين، بيروت –لبنان، ١٩٨٦م.

٤٨. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: د. أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٤٩. المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقيَّة: د. عبد الفتّاح سليم، ط١، در المعارف، ١٩٩١م.

٥٠. المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام، علي ، جواد (ت١٤٠٨هـ)، دار الساقي، ط٤، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م

٥١. مقاييس اللغة : ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، تحـ: عبدالسلام محمد هارون، د. ط، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٥٢. من معجم الجاحظ: السامرائي، د. إبراهيم، د. ط، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهوريَّة العراقيَّة، ١٩٨٢م.

٥٣. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغويّة المتجدّدة: عبَّاس حسن، ط١٥، دار المعارف، مصر، د. ت.

٥٤. نحو وعي لُغوي: د. مازن مبارك، د. ط، مؤسَّسة الرسالة، بيروت –لبنان، ١٩٧٩م.

٥٥. نظرات في أخطاء المنشئين: الكرباسي، محمَّد الشيخ إبراهيم، د. ط، مطبعة الآداب، حي عدن –النجف، ١٩٨٣م.

٥٦. نظرات في اللغة والأدب: الغلاييني، الشيخ مصطفى، د. ط، مطبعة وزنكوغراف، بيروت، ١٩٢٧م.

٥٧. النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري(ت٦٠٦هـ)، تحـ: محمود محمد الطناجي وطاهر أحمد الزاوي، د. ط، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م .